

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية

تقرير عن اجتماع الدورة الثالثة للجنة المعنية بالسياسات
الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية

أولاً - مقدمة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية، الدورة الثالثة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية، في أديس أبابا، يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ تحت شعار "تسريع تقدم أفريقيا في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة".

٢- واللجنة هيئة قانونية للخبراء وصانعي السياسات، أنيط بما تقدم التوجيه والمشورة إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية من خلال استعراض الأنشطة التي نفذت خلال فترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩، والرؤية والتوجه الاستراتيجيين لفترة الخطة المقبلة لعام ٢٠٢٠.

٣- وكان الهدف من الدورة الثالثة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية هو استعراض وتقديم التوجيه الاستراتيجي اللازم لعمل الشعبة وتعريف الدول الأعضاء بالجديد من مجالات التركيز والتدخلات السياسية للشعبة في إنجاز ولايتها في مجال القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة لتحقيق نمو



منصف وشامل للجميع. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يوجه أعضاء اللجنة والمشاركون الشعبة في عملها على تحليل أوجه الترابط بين النمو والفقير وعدم المساواة، في سياق السياسات الاجتماعية، والتوسع الحضري، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ وأن يحددوا الاحتياجات ذات الأولوية فيما يتصل بمجالات العمل الأساسية للشعبة.

٤- وحضر الاجتماع ممثلون عن إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وسيشيل، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا، وليسوتو، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا. ومن بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، كانت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ممثلة في الاجتماع. وحضرها أيضا ممثلون عن المعهد الكيني لبحث وتحليل السياسات العامة. وحضر الاجتماع ما مجموعه ٤٨ مشاركا.

ثانياً - افتتاح الدورة

٥- قدمت مديرة شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية عرضاً عاماً لما أُجري مؤخراً من إصلاحات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وذكّرت المندوبين بأن اللجنة تشكل جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تحت إشراف الأمين العام، ملقبة الضوء على الاختلافات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٦- وأبلغت مديرة شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية اللجنة بالإصلاحات التي جرت في اللجنة، وهي إصلاحات تمحورت فيها رؤية اللجنة حول توليد الأفكار من أجل تحقيق الرخاء في أفريقيا، وتجسدت في شعار الرؤية: "أفكار من أجل أفريقيا مزدهرة". ودعمت اللجنة أيضاً الدول الأعضاء في ترجمة هذه الأفكار إلى أفعال. وابتكرت معارف جديدة في المجالات الأساسية لعمل الشعب، وسانددت، من الناحية التقنية، تقدّم البلدان الأفريقية نحو تنفيذ الخطط الإقليمية والعالمية.

٧- وسلطت المديرة الضوء على المهام الأساسية الثلاث للجنة وهي عقد الاجتماعات وتنفيذ العمليات وعملها كمركز تفكير. وأبلغت اللجنة بأن الشعبة أُعيدت صياغتها، كي تنفذ هذه المهام الأساسية، فأصبحت شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية، وهي تتألف من برنامجين فرعيين أنيطت مهمة تنفيذهما

بثلاثة أقسام هي: قسم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتنفيذ البرنامج الفرعي ٦، وقسم التوسع الحضري والتنمية، وقسم السياسات الاجتماعية لتنفيذ البرنامج الفرعي ٩.

٨- وقدمت المديرية أيضاً لمحة عامة عن السياق الإنمائي ذي الصلة بعمل الشعبة، وعن الأطر العالمية والإقليمية المتسقة مع عمل اللجنة، ونطاق عملها والمجالات التي تنظر فيها. وأكدت من جديد هدف اللجنة المتمثل في استعراض وتقديم تعليقات إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن عملها في فترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩، وفي تلقي الاقتراحات بشأن الأعمال المقبلة المقررة. وعلى وجه التحديد، طلبت إلى المندوبين إبلاغها بأفضل السبل التي يمكن بها للشعبة أن تساعد في معالجة التحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والسياسات الاجتماعية والتوسع الحضري، على أن يكون الهدف العام هو القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة بحلول عام ٢٠٣٠.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب

٩- انتُخبت البلدان التالية بالإجماع لعضوية المكتب:

الرئيس: مصر (شمال أفريقيا)

النائب الأول للرئيس: ليسوتو (الجنوب الأفريقي)

النائب الثاني للرئيس: نيجيريا (غرب أفريقيا)

المقرر الأول: كينيا (شرق أفريقيا)

المقرر الثاني: جمهورية أفريقيا الوسطى (وسط أفريقيا)

رابعاً- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارها

١٠- عقب انتخاب المكتب الجديد، اعتمدت اللجنة بالإجماع الصيغة الأولية من جدول أعمال وبرنامج عمل دورتها الثالثة.

خامساً- التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية - تقديم التقارير والمناقشة

ألف - البرنامج الفرعي ٩ - الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

١- العرض

١١- قدم رئيس قسم التوسع الحضري والتنمية، في عرضه لتقرير البرنامج الفرعي ٩ المتعلق بالفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية، الخطوط العريضة للعمل التحليلي الذي يقوم به القسم بشأن عدم المساواة، والهجرة، والتوسع الحضري، والشيوخوخة، وتحسين رصد الاستثمارات الاجتماعية، ورصد تنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

١٢- وفيما يلي لمحة عامة عن الأنشطة المنفذة:

(أ) **القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة** - سلط رئيس قسم التوسع الحضري والتنمية الضوء على المشروع العالمي المتعلق بتعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات تستهدف تحقيق الإنصاف، جنبا إلى جنب مع اللجان الإقليمية الأخرى خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨. والهدف من هذا المشروع هو تعزيز قدرات البلدان على تصور وتصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة التخصصات موجهة نحو تحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية-الاقتصادية. وسُيُنَفَّذ المشروع في بلدين هما جمهورية تنزانيا المتحدة وكوت ديفوار.

(ب) **سياسات الهجرة من أجل نمو شامل** - نجح البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة، في قيادة عمليات التشاور والتفاوض في أفريقيا التي نفذها الاتفاق العالمي بشأن الهجرة في أفريقيا. وشملت الأنشطة تقديم الدعم التقني لفريق التفاوض التابع للمجموعة الأفريقية. واعتمد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة في المؤتمر الحكومي الدولي في مراكش، المغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ج) **الصحة والنمو الاقتصادي** - أعد البرنامج الفرعي تقريراً تحليلياً عن النمو الاقتصادي والرعاية الصحية في أفريقيا، وهو تقرير أُطلق في الأعمال التجارية الأفريقية: منتدى الصحة في شباط/فبراير ٢٠١٩. ويحلل التقرير التقدم المحرز والتحديات الماثلة في تقديم الرعاية الصحية في أفريقيا، ويحدد فرص تعبئة القطاع الخاص ومصادر التمويل المبتكرة من أجل تعزيز النظم الوطنية للرعاية الصحية والاستفادة من التكنولوجيا للحصول على نتائج صحية قوية الأثر. ووضع آليات فعالة لتمويل الرعاية الصحية والاستفادة من مواطني القوة في القطاع الصحي الخاص استراتيجيتان رئيسيتان ترميان إلى معالجة التحديات الصحية المتزايدة

التعقيد في المنطقة، والمساعدة على سد الفجوة التمويلية في مجال الرعاية الصحية التي تبلغ ٦٦ بليون دولار في السنة؛

(د) **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** – أجرى البرنامج الفرعي، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، استعراضاً خمسياً لتنفيذ إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية، يغطي الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٨. وقدمت ٤٩ دولة عضو تقارير وطنية. واستُرشد بهذه التقارير في وضع تقرير استعراضي قاري يلقي الضوء على التقدم الذي أحرزته أفريقيا، وعلى الثغرات والتحديات والممارسات الجيدة في تنفيذ إعلان أديس أبابا وقرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(هـ) **تحسين رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا** – نفذ البرنامج الفرعي مشروعاً لتعزيز قدرات بلدان أفريقية مختارة على رصد الاستثمارات في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة. ووسّع المشروع مفهوم الحماية الاجتماعية فبات يشمل، إلى جانب المساعدة الاجتماعية وشبكات الأمان والمعونة الغذائية، توفير الضمانات الاجتماعية الأساسية مثل حصول الجميع على الرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم، وضمان الدخل للأشخاص غير القادرين على كسب دخل كاف، وضمان حصول كبار السن على دخل أساسي. وأعدت دراسات تحليلية في خمسة بلدان (تشاد، كينيا، موريتانيا، موزامبيق، نيجيريا). واستُكملت هذه الدراسات بتقدير احتياجات بلدان محددة من الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛

(و) **الشيخوخة** – في عام ٢٠١٨، استجاب البرنامج الفرعي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٢/١٤٤ بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة - خطة عمل مدريد الدولية العالمية الثانية للشيخوخة - وقُدّم إلى الأمين العام استعراض خطة عمل مدريد الدولية الثالثة للشيخوخة فيما يتعلق بأفريقيا، الذي يغطي الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٧. وأدارت اللجنة عملية الاستعراض وأعدت تقريراً تحليلياً عن قضايا كبار السن في المنطقة، مسلطة الضوء على الصلة بالأهداف الجديدة للتنمية المستدامة؛

(ز) **الرصد الإقليمي للمدن والمستوطنات البشرية المستدامة** – ساند البرنامج الفرعي رصد أفريقيا الإقليمي للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن الآمنة والقادرة على الصمود والمستدامة على الصعيد الإقليمي، كجزء من الاستعراض الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٨. وكرر تقرير رصد الهدف ١١ - وما يقابله من خطة عام ٢٠٦٣، الطموح ١، الأولوية ٤ - تأكيد ضرورة أن تتصرف البلدان بسرعة، بالنظر إلى سرعة ونطاق التوسع الحضري في أفريقيا. وتشير النتائج إلى أن مدن المنطقة أحرزت تقدماً محدوداً بشأن المسائل ذات الأولوية في الهدف ١١ (مثل إمكانية الوصول إلى وسائل

النقل العام، والزحف الحضري العشوائي، والحسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث، وتلوث الهواء وجمع النفايات الصلبة)، الأمر الذي يعوق الجهود الرامية لتحقيق النمو الشامل للجميع؛

(ح) التكامل الاستراتيجي للتوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني -

بناء على الطلب المقدم من الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية للجنة، أجرى البرنامج الفرعي استعراضاً للسياسات وتقييماً لحالة ومدى إدماج التوسع الحضري في خطط التنمية الوطنية في خمسة بلدان (أوغندا، وتشاد، وزامبيا، والكاميرون، والمغرب). وخلص التقرير التحليلي الناتج عن ذلك إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز الإدماج الاستراتيجي والشامل لعدة قطاعات لمسألة التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني. وأظهر التقرير أهمية التخطيط الإنمائي الوطني بوصفه إطاراً مثالياً يمكن من خلاله مواءمة مختلف الأنشطة المتعددة القطاعات والمتعددة المستويات من أجل الاستفادة من المدن في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع.

٢ - المناقشة

١٣ - أثنت الدول الأعضاء على الشعبة لإعدادها التقرير المتعلق بالبرنامج الفرعي.

١٤ - واقترح إشراك كبار السن في التحليلات المقبلة، لا كمستفيدين من الخدمات فحسب، بل وأيضاً كمقدمي خدمات محتملين. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن ينطوي عمل الشعبة أيضاً على بحث كيفية إسهام كبار السن في الاقتصاد والمجتمع من خلال المعارف المنقولة إلى الأجيال الشابة. واقترحت حملة للتوعية بالدور الإيجابي لكبار السن. وتبادلت الدول الأعضاء أيضاً خبراتها بشأن حماية كبار السن ورعايتهم.

١٥ - وشملت التوصيات الأخرى تعزيز التحليل المتعلق بالروابط الريفية-الحضرية، والتوسع الحضري وتغير المناخ، وتحديات العمالة المتصلة بالنمو الحضري السريع.

١٦ - وعرض رئيس قسم التوسع الحضري والتنمية مع اللجنة قائمة الدورات الدراسية التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والتدريب القطري الذي تقدمه الشعبة.

٣ - التوصيات

١٧ - قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) إيلاء مزيد من الاهتمام لكبار السن الذين يعيشون في المناطق الحضرية، لا سيما النساء؛

(ب) توجيه تركيز استعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، بقدر أكبر، نحو إسهامات كبار السن في التنمية وكيفية الاستفادة من تلك الإسهامات في السياقات الريفية والحضرية والسياقات النظامية وغير النظامية.

١٨- وطُلب إلى الشعبة أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) تقرير عن برنامجها الفرعي بطريقة أكثر توحيدا في المستقبل وكفالة ربط عمل البرنامج الفرعي ٩ بالبرامج الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما البرامج الموجهة نحو التنمية الاجتماعية؛

(ب) إعطاء الأولوية لضواحي المدن، التي لا تزال إلى حد كبير ناقصة الخدمات والتي يُحتمل أن تكون غير نظامية، والنظر في الصلة بين عمل الشعبة في مجال التوسع الحضري والتنمية الريفية، والآثار المترتبة على الهجرة من الأرياف إلى المدن؛

(ج) توليد بيانات أفضل فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، بالإشارة إلى المناطق الريفية والحضرية؛

(د) مع القضايا الناشئة في مجالات عملها، بما في ذلك تغير المناخ.

باء- البرنامج الفرعي ٦ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١- العرض

١٩- أكدت رئيسة قسم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في عرضها لعمل البرنامج الفرعي ٦ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أن ولاية البرنامج الفرعي تتمثل في دعم الدول الأعضاء في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، في ضوء الالتزامات العالمية والإقليمية.

٢٠- وركز العرض الذي قدمته رئيسة قسم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الإنجازات الرئيسية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع تسليط الضوء على تأثير السياسات، والنتائج المحققة، والدروس المستفادة، والتحديات الرئيسية في التنفيذ. وتطرق أيضاً إلى الأنشطة المقررة لعام ٢٠٢٠.

٢١- وأشارت إلى أن البرنامج الفرعي أصدر تقارير مختلفة عن الحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والتعددين الحربي والتعددين على نطاق ضيق، والدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، قالت إن خدمات بناء القدرات التقنية قد قُدمت للدول الأعضاء ولمفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٣- وعلاوة على ذلك، قدمت رئيسة القسم أمثلة عن تأثير السياسات والأثر الناجم عن دعم القسم للدول الأعضاء. واستخدمت ملاوي نتائج تقرير الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيتها الإنمائية. واستخدمت موريتانيا أيضا التقرير ذاته لإدماج الأبعاد الجنسانية في استراتيجيتها الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، اشتركت وزارتا الصحة والشؤون الجنسانية في إثيوبيا في تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن السياسات المتعلقة بصحة المرأة، واتفقتا على إطلاق تدخلات مشتركة لمعالجة قضايا صحة المرأة.

٢٤- وعقد القسم، استنادا إلى بحوثه بشأن "حقوق المرأة في الحماية الاجتماعية في أفريقيا"، حوارا بشأن السياسات على نطاق الأمم المتحدة يدعو إلى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية للحماية الاجتماعية لفائدة النساء والفتيات الأفريقيات.

٢- المناقشة

٢٥- أثنت الدول الأعضاء على تقرير الشعبة عن البرنامج الفرعي وعلى حجم ونوعية العمل المنجز بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٦- وأبلغت حكومة موريتانيا أعضاء اللجنة بالجهود التي تُبذل في البلد للنهوض بالمساواة بين الجنسين، فضلا عن التنويه بالدعم الذي تلقتة من القسم.

٢٧- وأقر بأن عددا من الوزارات القطاعية تناولت عمل البرنامج الفرعي، وينبغي أن يستمر ذلك. وحثت الرئيسة على نشر المنتجات والخدمات المعرفية للشعبة، مقترحة أن تتقاسم الدول الأعضاء المواد والبيانات فيما بينها وأن تدعم نشر المنتجات المعرفية للشعبة.

٣- التوصيات

٢٨- قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) الاستفادة الكاملة من الدعم التقني والتسهيلات الاستشارية التي تقدمها الشعبة؛

(ب) دعم الشعبة في نشر منتجاتها وأدواتها المعرفية؛

(ج) استخدام النتائج المستخلصة من بحوث القسم بشأن القضايا الجنسانية للاسترشاد بها في برامجها؛

(د) وضع وتنفيذ برامج محددة موجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة.

- ٢٩- وطلب إلى الشعبة أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:
- (أ) تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية للبلدان التي لم تشملها الأنشطة الحالية؛
- (ب) تقديم تقارير عن برامجها الفرعية على نحو أكثر توحيداً في المستقبل؛
- (ج) تلبية احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة
- (د) توسيع نطاق تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية ليشمل البلدان الخمسة غير المدرجة؛
- (هـ) تقاسم تقارير الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية على الإنترنت والسجل الأفريقي للأداء في مجال التوازن بين الجنسين لدعم المبادرات المماثلة الجاري تنفيذها حالياً في الدول الأعضاء؛
- (و) دعم البلدان التي تضطلع باستقصاءات استخدام الوقت للاسترشاد بها في الاستجابات السياساتية فيما يتعلق بعبء المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛
- (ز) ضمان ربط عمل البرنامج الفرعي ٦ بالبرامج الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما البرامج الموجهة نحو التنمية الاجتماعية.

سادسا - الجلسات الموازية

ألف- الجلسة الموازية ١ - التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: تحليل للدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

- ٣٠- عُرض الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية مع تسليط الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من التقرير الأخير (٢٠١٨-٢٠١٩).
- ٣١- وفي المناقشات التي تلت ذلك، أثنت الدول الأعضاء على القسم لتصميمه الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، ولدعمه الدول الأعضاء الـ ٤٩ التي نفذته حتى الآن. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية بوصفه أداة تعمل على سد الثغرات في الإحصاءات الجنسانية. وقد ساعدت هذه الأداة الدول الأعضاء على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وإصدار تقارير الاستعراض الوطنية لهذا المنهاج. وأشار مع التقدير أيضاً إلى استخدام الدليل في تقديم المساعدة التقنية لدول أعضاء بينها جنوب أفريقيا وملاوي وموريتانيا وناميبيا.
- ٣٢- بيد أن المشاركين أشاروا إلى أن التقرير لم يشرح بما فيه الكفاية معايير اختيار البلدان التي شاركت فيه. وتركزت المناقشة على التأخر في تقاسم التقارير، مما أثر على

قدرة الدول الأعضاء على تقديم مدخلات موضوعية ملموسة وفي الوقت المناسب في التقرير.

٣٣- وأبرزت الدول الأعضاء كيف أن المرأة، في جميع أنحاء القارة، لا تزال تتحمل عبء الافتقار إلى الوقت، مما يعوق حصولها على فرص التمكين الاقتصادي المجدي. وشددت على أهمية استقصاءات استخدام الوقت.

٣٤- ولاحظ المشاركون أن تقليص أوجه عدم المساواة بين الجنسين في أفريقيا إلى أدنى حد ممكن يتطلب إيلاء اهتمام خاص للتصدي للمعايير السلبية المستمرة التي تديم التمييز واستبعاد المرأة في القطاعات الإنتاجية. وهذه المعايير السلبية هي الأساس لما يمكن أن يصبح فيما بعد ممارسات ثقافية.

٣٥- وُحِدَ دَ حَ الأُمِية والتعلِيم بوصفهما مجالين رئيسيين من مجالات التركيز من أجل التصدي للمعايير السلبية، حيث أنهما يمكنان الناس من تقييم فهم الممارسات المجتمعية وتفسيرها على نحو سليم قبل أن تصبح متأصلة في الثقافة.

التوصيات

٣٦- قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) الاهتمام بصحة المرأة

(ب) وضع منهجية لإدراج عمل المرأة غير المدفوع الأجر في حساب القوى العاملة؛

(ج) معالجة مسألة حقوق المرأة ومسألة التحرش الجنسي في مكان العمل، على سبيل الاستعجال.

٣٧- وطلب إلى الشعبة أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على رأس المال والتكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا التمويل الرقمي؛

(ب) إجراء مزيد من البحوث بشأن أسباب عدم المساواة بين الجنسين؛

(ج) تبادل أفضل الممارسات من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية مع الدول الأعضاء، وتشجيعها على اعتماد هذه الممارسات والامتثال لها.

باء- الجلسة الموازية ٢ - الديناميات السكانية والتنمية المستدامة: نتائج وتوصيات الاستعراض الإقليمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لعام ٢٠١٨

٣٨- قُدم عرض عن التقرير القاري للاستعراض الخمسي لإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية. وسلط العرض الضوء على ما حققته الدول الأعضاء من مكاسب وما واجهته من ثغرات وتحديات رئيسية في تنفيذ هذا الإطار.

٣٩- وكشفت الاتجاهات السكانية السائدة أن سكان أفريقيا آخذون في التزايد وأن معدلات الخصوبة آخذة في التناقص، وإن كان ذلك بمعدلات بطيئة، وبتفاوتات كبيرة بين المناطق دون الإقليمية، كما أظهرت هذه الاتجاهات تحسناً كبيراً في العمر المتوقع.

٤٠- ويتزايد عدد الشباب في أفريقيا بسرعة أيضاً، إلى جانب تزايد شيخوخة السكان. وأظهر الاستعراض أن الدول الأعضاء تنفذ تدابير مختلفة للاستجابة لبعض هذه الاتجاهات السكانية والاستفادة من العائد الديمغرافي.

٤١- ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية - بينها استمرار عدم المساواة، وضعف الآليات المؤسسية، ومحدودية الميزانيات - تعيق دعم التنفيذ والرصد.

التوصيات

٤٢- قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) إنشاء أبواب محددة في خطط التنمية والميزانيات الوطنية لتمويل الاستثمار الاجتماعي والحماية الاجتماعية لكبار السن، فضلاً عن الاعتراف بإمكاناتهم؛

(ب) الإبقاء على آليات الرصد القائمة، أو إنشاؤها، عند الاقتضاء، في إطار البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية، وتخصيص ميزانية للاستثمار في المجال الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

٤٣- وطُلب إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) وضع منهاج عمل وتوفير الدعم التقني والموارد للدول الأعضاء لتقاسم النجاحات والخبرات؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية لإنشاء نظم معلومات وطنية إدارية متكاملة لتتبع التنقل، وتوظيف الشباب، والاستثمار في الشباب وكبار السن؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية في صياغة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الطفل؛

(د) تقديم المساعدة في تيسير انتقال المهارات وفي معالجة مسألتى الحقوق والضمان الاجتماعي في سياق حرية تنقل الأشخاص واليد العاملة.

جيم- الجلسة الموازية ٣ - التوسع الحضري والتنمية: التوجيه الاستراتيجي

٤٤- قُدم عرض عن عمل القسم تناول إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية، والإنتاجية الحضرية، ودور المدن في التكامل الإقليمي. وتناول العرض أيضاً الفقر في المدن، وقضايا التوسع الحضري من دون تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي والتصنيع، ومن دون إيجاد وظائف منتجة.

٤٥- وحددت المناقشة التي تلت ذلك مصادر القلق المستمرة التي شملت، في جملة أمور، ضعف التخطيط المكاني، وضعف التعاون بين أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية، وانخفاض الإنتاجية، وتزايد الزحف الحضري العشوائي.

٤٦- وفي المناقشة التي تلت ذلك، اعتُبر التوجيه المتوخى لعمل القسم على التوسع الحضري بحيث يركز على الوظائف الحضرية والإنتاجية الحضرية ودور المدن في التكامل الإقليمي توجيهاً استراتيجياً ومناسباً في توقيتته، لأنه يكمل جهود الجهات الفاعلة الأخرى.

٤٧- ولاحظت الدول الأعضاء أثر السياسات والنتائج الملموسة لعمل القسم في مجال التوسع الحضري والتنمية وأعربت عن تقديرها لذلك. وقُدمت المساعدة التقنية لإحدى الدول الأعضاء دعماً لإدماج التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني الجديد، وقد أدت المنتجات المعرفية والمساعدة التقنية للقسم إلى تحديد أولويات التوسع الحضري في خطة التنمية الوطنية الجديدة الثالثة للبلد.

٤٨- ودُكر أن من الصعب تحقيق غايات التنمية المستدامة الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الأهداف المتصلة بتغير المناخ، ما لم يكن تخطيط المدن وإدارتها جيدين. ولوحظ أيضاً أن التخطيط المكاني شرط مسبق للنمو والتنمية الشاملين للجميع. وفي غياب التخطيط المكاني الملائم، تنمو المدن الأفريقية بشكل فوضوي مما يعوق إمكانية الوصول إلى الأراضي اللازمة لمشاريع الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات.

٤٩- وأثيرت في المناقشة أيضاً مسألة إشراك المواطنين، إذ أبرزت الدول الأعضاء الحاجة إلى إشراكهم على جميع مستويات صنع القرار. واعتُبر استمرار الفقر في أفريقيا

في ظل النمو الاقتصادي المطرد تحدياً رئيسياً للقارة، وهي مسألة ينبغي أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليلها لتحديد الدوافع الكامنة وراءها.

التوصيات

٥٠ - قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

- (أ) إعداد وتنفيذ خطط إنمائية وطنية شاملة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛
- (ب) مواءمة الخطط الاقتصادية مع التمويل والتخطيط للتوسع الحضري المستدام؛
- (ج) تحسين الربط والتشابك بين التنمية الحضرية والريفية؛
- (د) تعزيز وتسخير قدرات السياسات المحلية لإدارة التوسع الحضري على نحو أفضل وبدعم خارجي أقل؛
- (هـ) تشجيع مشاركة مواطني المناطق الحضرية في جميع مراحل صنع القرارات ذات الصلة.

٥١ - وطُلب إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

- (أ) مواصلة التركيز، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، على الوظائف الحضرية، والإنتاجية الحضرية، ودور المدن في التكامل الإقليمي؛
- (ب) إعطاء الأولوية للتوسع الحضري، والاعتراف بالمدن بوصفها عناصر تمكينية ومواقع لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛
- (ج) إعطاء الأولوية للتخطيط المكاني كشرط مسبق للنمو والتنمية الشاملين للجميع، والحد من النمو الفوضوي للمدن الأفريقية؛
- (د) تعميق تحليل مسألة استمرار الفقر في أفريقيا لتحديد الدوافع الكامنة وراءه؛
- (هـ) تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء لتمكينها من إدماج التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني، مع التركيز على الوظائف والإنتاجية في المناطق الحضرية؛

(و) دعم التخطيط الحضري والمكاني في الدول الأعضاء المرتبطة بأطر التخطيط الاقتصادي والتمويل؛

(ز) تعزيز عملها على الروابط والاستراتيجيات الريفية - الحضرية لتعزيز أوجه التكامل بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية.

سابعاً- عرض ومناقشة الورقة المواضيعية: "تسريع تقدم أفريقيا في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة"

٥٢- عرض رئيس قسم السياسات الاجتماعية ورقة القضايا وسلط الضوء على المسائل الرئيسية المتصلة بالتحديات المزدوجة المتمثلة في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. وشدد العرض على أن دعم الدول الأعضاء في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة هو الموضوع الرئيسي الذي يتمحور حوله عمل الشعبة.

٥٣- ومن الرسائل الرئيسية للعرض أن اتجاه الحد من الفقر أبطأ في أفريقيا، مقارنة بالمناطق الأخرى. وما لم يتم تسريع التقدم، من المتوقع أن تمثل أفريقيا ٩٠ في المائة من فقراء العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٤- وهناك أربعة عشر بلداً حققت الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة أو تسير على الطريق الصحيح لتحقيقه. ولذلك، سُلِّط الضوء على قيمة التعلم المتبادل بين البلدان، وهي تمضي قدماً في طريقها إلى الحد من الفقر، بوصفه ممارسة هامة.

٥٥- وبينت المناقشة التي تلت ذلك أن الفقر وعدم المساواة متعدداً الأبعاد، مما يتطلب تدخلات متعددة القطاعات، وتحديد العوامل الرئيسية المسببة للفقر وعدم المساواة التي تشمل ما يلي: انخفاض الطلب على الوظائف، والقيود المفروضة على عرض العمالة، والثغرات في التكافؤ الجنساني وفي التمكين الاقتصادي للمرأة، وارتفاع المستوى الأصلي لعدم المساواة.

٥٦- واستمرت دورة الفقر أيضاً بسبب عدم تخطيط المدن، والإسكان غير المستوفي للمعايير، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية. وذُكر أن الافتقار إلى رأس المال البشري من العوامل الرئيسية المسببة للفقر.

٥٧- ومن بين الأسباب الإضافية للفقر التي حُددت النزاع - الذي يمكن أن يؤدي إلى تحول الأشخاص إلى لاجئين أو مشردين داخلياً، وكذلك إلى صعوبات في استبقاء الشباب في المدارس - والفساد، اللذان أدبيا إلى إبطاء التقدم في مجال الحد من الفقر.

٥٨- وحثت الدول الأعضاء على الاعتراف بالنمو الحضري السريع في المنطقة، وبالفرص الهائلة التي يتيحها ذلك للتحويل الهيكلي، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

التوصيات

٥٩- قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) خلق فرص عمل في الصناعات الكثيفة العمالة، وهو أمر أساسي للحد من الفقر وعدم المساواة؛

(ب) أخذ فئة كبار السن والمتقدمين في السن في الحسبان لدى وضع البرامج والخطط الوطنية في المستقبل؛

(ج) الاستثمار في المناطق الريفية لتحقيق التنوع الاقتصادي؛

(د) معالجة مشكلة القطاع غير النظامي، لا سيما عن طريق إيجاد فرص عمل للشباب؛

(هـ) النظر في مستقبل العمل عن طريق بناء اقتصاد خلاق ينطوي على إمكانات لتوظيف الشباب، لا سيما في المناطق الحضرية؛

(و) تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين تخطيط المدن السريعة النمو والتركيز على الاستثمار فيها، لا سيما الهياكل الأساسية والخدمات، بحيث تسهم في التصدي للفقر وعدم المساواة؛

(ز) إعداد خطط متكاملة للتنمية الحضرية تتماشى مع الخطط والأولويات الاقتصادية الوطنية، مع توفير التمويل الكافي للقضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة؛

(ح) القيام، على سبيل الاستعجال، بوضع بيانات حضرية أكثر موثوقية وقابلة للاستخدام وآنية، لاستخدامها في وضع سياسات وخطط قائمة على الأدلة من أجل تحقيق التحوّل الاقتصادي والنمو الشامل للجميع.

٦٠- وطُلب إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) مواصلة تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء لتعزيز مفهوم التوسع الحضري في التنمية الوطنية والتخطيط القطاعي، من خلال دعم التنسيق المشترك بين القطاعات ومواءمة التخطيط المكاني والاقتصادي في جميع المناطق الريفية- الحضرية المتصلة؛

(ب) تقديم الدعم التقني والمالي بشأن توسيع نطاق الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لرصد التقدم المحرز في الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ج) تقديم الدعم التقني بشأن تعزيز دور المرأة في الأمن البشري والحد من الفقر.

ألف- الجلسة الفرعية ١ - دور الوزارات القطاعية في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة

٦١- فيما يتعلق بهذا الموضوع، طُرح سؤال لتفعيل النقاش حول الكيفية التي يمكن بها للوزارات القطاعية (بما في ذلك الوزارات المعنية بالشؤون الجنسانية والاجتماعية والشبابية والحضرية) الإسهام بفعالية أكبر في القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتعزيز التنسيق من أجل التصدي للأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة.

التوصيات

٦٢- قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) التشارك في التخطيط وتنفيذ العمليات التي تستوعب نهجاً متعدد القطاعات للتصدي للفقر المدقع وأوجه عدم المساواة وتقديم تقارير عنها؛

(ب) التوصل إلى فهم مشترك لعمل الوزارات المعنية بمسألتي الفقر وعدم المساواة، من أجل إتاحة فهم أفضل لما يعنيه الفقر وعدم المساواة، فضلاً عن العمل المشترك؛

(ج) اعتماد سياسات ومناهج وقدرات جامعة لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تراعي احتياجات الفئات الضعيفة، مع ضمان آلية وتوجيهات قوية للإبلاغ من أجل تجنب التركيز أكثر من اللازم على قطاع واحد؛

(د) التشارك في التخطيط والتنفيذ والإبلاغ، عن طريق الربط، حيثما أمكن، بين عمل اللجان المشتركة بين الوزارات والأفرقة العاملة التي تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة (مثل القطاعين العام والخاص، والمجتمع، والفئات المجتمعية)، والشركاء في التنمية؛

(هـ) تعزيز رصد وتقييم المسائل ذات الصلة بالحد من الفقر وعدم المساواة، وهو ما ينبغي تنفيذه أفقياً ورأسياً لكفالة قياس التقدم المحرز من خلال مجموعة محددة سلفاً من المؤشرات التي تكفل التقييم على جميع المستويات وإتاحة المعلومات للجميع، حتى على مستوى المجتمع المحلي؛

(و) إبراز الحاجة إلى تعزيز هياكل الحوكمة في مجال التخطيط والتنفيذ المشتركين لضمان تنسيق الموارد تنسيقاً جيداً من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن ومكافحة الفساد؛

(ز) مراعاة واحترام الحقوق والالتزامات، لا سيما من خلال تشريعات ملزمة ومحددة تحديداً جيداً؛

(ح) تنفيذ البرامج من خلال نهج منسق متعدد القطاعات لتجنب الوزارات القطاعية العاملة بعقلية متفوقة؛

(ط) وضع مؤشرات للنجاح، على مختلف المستويات، ووضع طرائق تنفيذية للرصد والتقييم؛

(ي) اتخاذ تدابير لضمان سلامة الهاربين من العنف في المناطق الريفية، الذين ينتقلون إلى المناطق الحضرية، لا سيما عند الانتقال إلى محيط المدن التي تعاني من نقص الخدمات وقد تشكل مخاطر اجتماعية واقتصادية؛

(ك) إحياء الأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية لتعزيز قدرة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية.

٦٣- وطُلب إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) بناء القدرة على تخصيص اعتمادات في الميزانية للتدخلات الرامية إلى الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة؛

(ب) المساعدة في تحديد إطار مفاهيمي للفقير وعدم المساواة من أجل دعم خطة تنفيذ متعددة القطاعات؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية إقليمية توفر نهجاً منسقاً لعمليات التخطيط والإبلاغ؛

(د) تقديم الدعم التقني والمساندة، عند الاقتضاء، في وضع السياسات والخطط المستنيرة بالتكنولوجيا؛

(هـ) وضع مبادئ توجيهية تتعلق بتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية للقضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة.

باء- الجلسة الفرعية ٢ - خطط التنمية الوطنية والتمويل المحلي: الدروس والخبرات الرئيسية لمعالجة الفقر وعدم المساواة

٦٤- استرشدت المناقشات بالأسئلة التالية: ما هي الدروس والخبرات الرئيسية المستفادة من تنفيذ خطط التنمية الوطنية؟ ما هي التدخلات التي قد تلزم للتصدي

للفقر وعدم المساواة؟ ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل المحلي على وجه التحديد؟

التوصيات

٦٥ - قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) وضع وتنفيذ خطط وبرامج محددة ومتكاملة تعالج قضايا الفقر وعدم المساواة والتوسع الحضري والقضايا الجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمستبعدة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والشباب؛

(ب) إدماج بُعد السلام والأمن في خطط واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(ج) تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية للتصدي للفقر المدقع وعدم المساواة؛

(د) اعتماد وتنفيذ ميزانيات برنامجية فعالة لزيادة الاستثمار في تدخلات الحد من الفقر؛

(هـ) تحسين جمع وتحليل واستخدام البيانات المتصلة بالفقر من أجل تخطيط ورصد فعالين للتدخلات؛

(و) تحسين فرص حصول مختلف الفئات على الخدمات الأساسية؛

(ز) تعزيز التعاون بين الدول من خلال البرامج والمشاريع العابرة للحدود المتعلقة بنوع الجنس.

٦٦ - وطلب إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء على تعبئة الموارد بفعالية من خلال بناء القدرات والخدمات الاستشارية؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء على تحسين نوعية المؤشرات التي تقيس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي وآلية التنفيذ لتعزيز المساواة بين الجنسين؛

(د) تدريب وتعزيز قدرات واضعي السياسات في مجال التمويل الجنساني.

جيم- الجلسة الفرعية ٣ - دور البيانات في تقييم التقدم المحرز والإبلاغ عن جهود القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة

٦٧- استرشدت المناقشات بالسؤال التالي: كيف يمكن تعزيز جمع البيانات الوطنية ورصدها وتقييمها من أجل تعزيز تقييم التقدم المحرز والإبلاغ عن الفقر وعدم المساواة؟

التوصيات

٦٨- قدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

(أ) توحيد أدوات وأطر جمع البيانات لتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، نوع الجنس، وحالة الضعف، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والموقع، والعنف الجنساني، والقدرة على التصدي لتغير المناخ وأثره؛

(ب) إجراء دراسات استقصائية وطنية منتظمة لتحسين توجيه السياسات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة؛

(ج) تطوير وتعزيز ورقمنة جمع البيانات من خلال وضع نظم قوية ومتكاملة لإدارة المعلومات؛

(د) تنسيق الجهود الرامية إلى التواصل مع مختلف مستويات الحكومة، وتشجيع مساءلة الوزارات التنفيذية؛

(هـ) تطوير وتعزيز المنصات الرقمية على المستويين الفردي والمتعدد القطاعات لتتبع تنفيذ البرامج والميزانيات، والروابط مع القطاع الخاص؛

(و) ضمان أن يسترشد إعداد الميزانيات بالديناميات السكانية.

٦٩- وطلب إلى شعبة الشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية أن تنظر في المسائل التالية لدى تنفيذ برنامج عملها:

(أ) توسيع نطاق تطبيق الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية بحيث يمكن تصميم وتنفيذ خطط وميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية في تطوير نظم المعلومات الإدارية من أجل رقمنة الخدمات بهدف تحسين الرصد والتقييم؛

(ج) دعم تصميم وتنفيذ إطار لتتبع الإنفاق العام؛

- (د) تيسير تبادل المعلومات والتعلم من الأقران فيما بين الدول الأعضاء بشأن نظم الرصد والتقييم؛
- (هـ) دعم المساءلة والشفافية فيما يتعلق باستخدام الموارد؛
- (و) تيسير إنشاء سلاسل القيمة لإيجاد فرص عمل للفئات الضعيفة.

ثامنا- اختتام الدورة

- ٧٠- في ختام الاجتماع، شكر الرئيس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم الدورة، وشكر جميع المشاركين على حضورهم ومساهماتهم النشطة في المناقشات. وأعرب عن التزام المكتب بمواصلة دعم عمل شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ برنامج عملها، وشجع أعضاء اللجنة على تقديم دعمهم عند الاقتضاء.
- ٧١- وكررت مديرة شعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية، في ملاحظاتها، استعداد الشعبة لتقديم الدعم التقني للدول الأعضاء بشأن المسائل الجنسانية ومسائل التوسع الحضري والسياسات الاجتماعية إذا ما طلب منها ذلك، وشجعت الدول الأعضاء على تقديم طلبات المساعدة التقنية ذات الصلة.
- ٧٢- وأعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.